الصباح الاقتصادية
12
العدد 3574 - السنة الثانية عشرة
الأحد 24 جمادى الأولى 1441 - الموافق 19 يناير 2020
Sunday 19 January 2020 - No.3574 - 12 th Year

بعد ارتفاع قيمة استثماراتها في أسهم الشركات المدرجة بـ1,460 مليون دينار

«الشال»: محافظ 4 مؤسسات عامة ساهمت في تفوق البورصة الكويتية خليجياً خلال 2019

استثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية ارتفعت قيمتها إلى 1,811 مليون دينار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩		١٥ يناير ٢٠٢٠		التغير في نسب الملكية
	نسب الملكية	القيمة السوقية	نسب الملكية	القيمة السوقية	
بنك الكويت الوطني	%15.58	1,087,587,391	%15.85	1,134,554,784	%1.73
بنك الخليج	%11.91	109,998,706	%12.20	117,139,555	%2.43
بيت التمويل الكويتي	%7.47	422,847,576	%7.47	425,774,438	-
بنك الكويت الدولي	%4.55	13,449,646	%4.43	13,286,097	%2.64-
بنك برقان	%4.14	33,037,200	%3.97	32,097,450	%4.11-
بنك بوبيان	%3.50	64,704,323	%3.54	67,792,018	%1.14
بنك وربة	%3.36	13,860,000	%3.20	13,200,000	%4.76
البنك الأهلي المتحد	%0.43	3,003,452	%0.56	3,915,889	%30.23
البنك التجاري الكويتي	%0.30	3,161,394	%0.30	3,274,941	-
البنك الأهلي الكويتي	%0.10	414,507	%0.09	377,428	%10.00-
قطاع البنوك	%0.18	1,751,894,394	%0.31	1,811,212,600	

جدول يوضح نسب ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الإسبوعي أن أداء بورصة الكويت في عام 2019 كان متفوق على مستوى الإقليم، ومتقدم على مستوى بورصات العالم، ونشر «مركز الجمان» تفاصيل ملكيات معلنة لعدد من المؤسسات العامة، وقمنا بإحتساب أثر الأداء الإيجابي للبورصة على محافظ أهم أربع من المؤسسات العامة في حدود المعلن عن ملكياتها، وارتفاعات القيمة تحكمها حركة الأسعار وحركة نسبة الملكية.

وأكبر قيمة للملكيات المعلنة كان لـ«الهيئة العامة للاستثمار» التي ظلت ملكياتها في ثمان شركات مدرجة شبه ثابتة ما بين نهاية عام 2018 ونهاية عام 2019، وارتفعت قيمة ملكياتها في تلك الشركات من نحو 1,675 مليون دينار كويتي، إلى نحو 2,260 مليون دينار كويتي مع إقفالات نهاية عام 2019، أي حققت نموا في قيمة إستثماراتها بنسبة 34.9% وبحدود 585 مليون دينار كويتي. ساهم سهم «بيتك» بنحو 429 مليون دينار كويتي من الارتفاع في تلك القيمة، وساهمت شركة «زين» بنحو 151 مليون دينار كويتي من ارتفاع تلك القيمة، وساهم «بنك وربة» بنحو 25 مليون دينار كويتي من ارتفاع القيمة، بينما ساهمت ثلاث شركات من أصل الثمان بخسائر في القيمة بنحو 30 مليون دينار كويتي، وكانت للهيئة مساهمة في «بنك الخليج» بنحو 18.94%، باعت نحو 16.08% في مزاد خلال العام وحققت ربحا بحدود 30 مليون دينار كويتي ويمثل الفارق ما بين سعر سهم الخليج في محفظتها في 2018/12/31 وسعر البيع في شهر يوليو خلال عام 2019 والبالغ 312 فلسا للسهم.

ولم تكن مساهمة «المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية» في قيمة إستثماراتها في البورصة الكويتية بعيدة عن حجم مساهمة «الهيئة العامة للإستثمار»، ولكن إنتشارها أوسع وشمل 31 شركة لها فيها مساهمات معلنة، وكانت قيمة إستثمارات المؤسسة في نهاية عام 2018 بحدود 1,494 مليون دينار كويتي، وحققت ارتفاع في القيمة الدفترية بنسبة 37.5%، وبلغت قيمة إستثماراتها في نهاية عام 2019 نحو 2,055 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 561 مليون دينار كويتي، وفي خلاصة، ارتفعت أسعار 16 شركة ضمن محفظتها، بينما انخفضت أسعار 11 شركة، إضافة إلى دخول إستثمار معلن في 4 شركات جديدة خلال عام 2019، أكبر ارتفاع في القيمة ضمن محفظتها حققه «البنك الأهلي المتحد - البحرين» وكان بحدود 227 مليون دينار كويتي، تلاه «بيتك» بارتفاع بحدود 110 مليون دينار كويتي، ثم «البنك الوطني» بنحو 99 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمات المؤثرة للمؤسسات العامة كانت «الهيئة العامة لشئون القصر»، وبلغت قيمة مساهماتها المعلنة في ثلاث شركات في نهاية عام 2018 نحو 422 مليون دينار كويتي، وبلغت مع نهاية عام 2019 نحو 604 مليون دينار كويتي بمكاسب بحدود 43.1%. وبينما خسرت شركتان صغيرتان نحو 5 مليون دينار كويتي من قيمتيهما، حقق الإستثمار في «بيتك» ارتفاعا في القيمة الدفترية بنحو 187 مليون دينار كويتي أو بنسبة 46%.

رابع المساهمات لـ«الأمانة العامة للأوقاف»، ولديها مساهمتان معلنتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة إستثماريها في نهاية عام 2018 نحو 288 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهاية عام 2019 نحو 420 مليون دينار كويتي محققة ارتفاعا نسبيا بحدود 46% وارتفاعا في القيمة الرأسمالية بحدود 132 مليون دينار كويتي، ضمنها نحو 130 مليون دينار كويتي مصدرها «بيت التمويل الكويتي».

ذلك يعني أن إجمالي الارتفاع في قيمة إستثمارات الجهات الأربع في أسهم الشركات المدرجة في «بورصة الكويت» بلغ نحو 1,460 مليون دينار كويتي، ونحو 91% من ذلك الارتفاع في القيمة مصدره أربع شركات، هي «بيتك» و«الأهلي المتحد - البحرين» و«زين» و«الوطني».

ملكية الأجانب في البنوك الكويتية

حدثت في الفترة الأخيرة أحداث جيوسياسية خطيرة عندما ارتفعت وتيرة الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، خلالها فقد مؤشر البورصة الكويتية العام نحو 3.72%- ومؤشر سوقها الأول 4.07%- في يوم واحد، وكانت أكبر الخاسرين في ضمن بورصات إقليم الخليج. ولأن المعلومات حول إستثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية لا تنشر سوى مرة واحدة في الأسبوع، ولأن قطاع البنوك كان أكبر وأهم الخاسرين بفقدان مؤشره نحو 3.74%-، ساد إعتقاد بأن لإحتمال خفض -بيع- الأجانب لإستثماراتهم دور في ذلك الهبوط الكبير.

وتشير آخر المعلومات المتوفرة حتى 15 يناير 2020 بأن إستثمارات الأجانب ارتفعت قيمتها قليلا بالمطلق لتصبح بحدود 1,811 مليون دينار كويتي ما بين نهاية العام الفائت عندما كانت نحو 1,752 مليون دينار كويتي ومنتصف يناير الجاري وبلغت نحو 9.31% من القيمة الرأسمالية للقطاع بعد أن كانت نحو 9.18% في نهاية العام الفائت. ولازال التركيز في التملك لديهم على ثلاث بنوك، أعلى إستثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 1,134 مليون دينار كويتي، وبحدود 425.8 مليون دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، وبحدود 117.1 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج». ذلك يعني أن نحو 92.6% من إستثمارات الأجانب تتركز في البنوك الثلاثة، تاركين نحو 7.4% من تلك الإستثمارات لبنوك القطاع الأخرى السبعة المدرجة في «بورصة الكويت».

في الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، يتصدر «بنك الكويت الوطني» وبنسبة 15.85% من قيمته الرأسمالية كما في 15 يناير 2020، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانيا «بنك الخليج» في نسبة الملكية البالغة 12.20%، بينما يأتي ثالثاً في قيمة تلك الملكية، ويحتل «بيت التمويل الكويتي» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 7.47%، بينما يأتي ثانيا في الملكية المطلقة. أكبر ارتفاع نسبي في ملكية الأجانب خلال أسبوعين تقريبا من بداية الستة الحالية كان من نصيب «البنك الأهلي المتحد - الكويت» حيث ارتفعت نسبة تملكهم بنحو 30.23% ولكنها ظلت ضئيلة بارتفاعها من نحو 0.43% من قيمته إلى نحو 0.56% من قيمته. وأعلى انخفاض نسبي في الملكية خلال أول أسبوعين كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 10%-، أو من نحو 0.10% من قيمته الرأسمالية إلى نحو 0.09% من قيمته الرأسمالية. ولابد من تكرار تنويه سابق بأن تلك الاستثمارات هي استثمارات ساخنة وجديدة وهناك حاجة لمتابعة سلوكياتها وذلك لن يتحقق سوى بنشر معلومات يومية حولها وشاملة تداولاتهم في كل الشركات المدرجة.

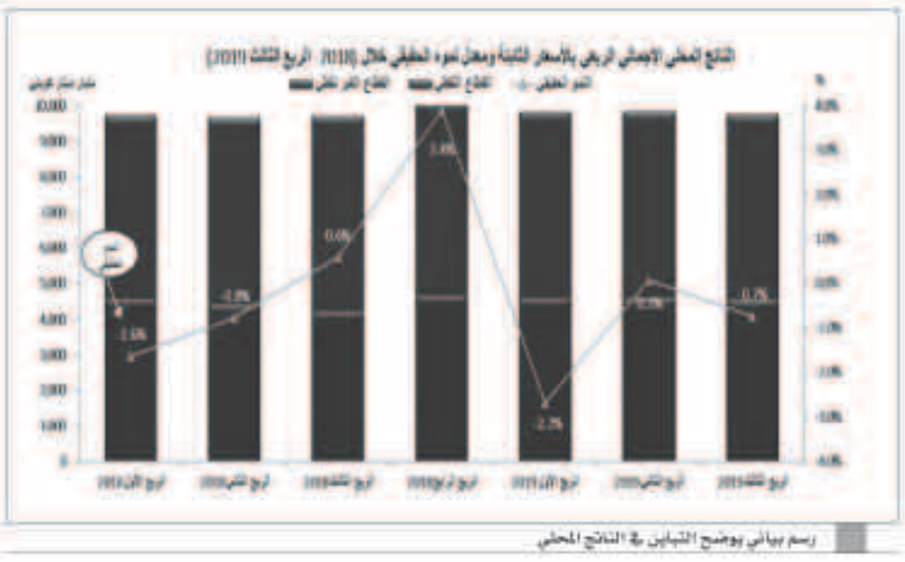

رسم بياني يوضح التباين في الناتج المحلي

مساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج المحلي الإجمالي

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج						
الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) بالدولار الأمريكي		النسبة من إجمالي السيولة		تغير السيولة	تغير مؤشرات الأسواق
	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩		
بورصة الكويت	13,627,103,312	26,234,506,107	%4.6	%8.2	%92.5	%23.7
سوق أبوظبي للأوراق المالية	10,757,340,081	15,450,150,831	%3.7	%4.8	%43.6	%3.3
السوق السعودي	231,834,218,447	241,272,524,572	%78.8	%75.7	%4.1	%7.2
بورصة قطر	18,807,037,318	18,559,886,831	%6.4	%5.8	%1.3-	%1.2
سوق مسقط للأوراق المالية	1,986,180,172	1,853,432,943	%0.7	%0.6	%6.7-	%7.9-
سوق دبي المالي	16,254,034,918	14,453,544,463	%5.5	%4.5	%11.1-	%9.3
بورصة البحرين	858,351,185	754,352,881	%0.3	%0.2	%12.1-	%20.4
الإجمالي	294,124,265,432	318,578,398,628	%100	%100	%8.3	

جدول يوضح حركة السيولة بالبورصات الخليجية

سيولة بورصات الخليج ارتفعت إلى 318.6 مليار دولار في 2019

الناتج المحلي الإجمالي بالربع الثالث

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من عام 2019، وتكمن أهمية قراءة تلك الأرقام في بعدين، الأول هو متابعة تطورها، بمعنى نموها أي توسع الاقتصاد أو إنكماشه، والثاني، قراءة التطور ضمن مكونات ذلك الناتج لرؤية مناحي القوة أو الضعف فيها، ولعل الأهم، متابعة أثر السياسات العامة في إصلاح إختلالات الاقتصاد الهيكلية.

تلك الأرقام بالأسعار الثابتة -النمو الحقيقي- تقدر بأن نموا موجبا بحدود 0.4% قد تحقق ما بين الربع الثالث لعام 2018، والربع الثالث لعام 2019، بينما ما تحقق كان نموا سالبا وبحدود 0.7%- ما بين الربع الثاني والربع الثالث من عام 2019 بسبب إنكماش القطاعات غير النفطية بنحو 0.9%- وانكماش القطاع النفطي بنحو 0.6%-. والنمو الموجب ما بين الربع الثالث لعام 2018 والربع الثالث لعام 2019، جاء في معظمه من تفوق نمو القطاعات غير النفطية التي حققت توسعا بنحو 7.8%، بينما انخفض معدل النمو العام إلى 0.4% كما ذكرنا بسبب سلبية أداء قطاع النفط في ذلك النمو والذي حقق إنكماشا بنحو 5.3%-.

ما لا يبدو صحيا، هو أن سياسات الإستدامة الاقتصادية -تنويع مصادر الدخل- المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة، لم يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي، ومؤشره هيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مستمر كما لاحظنا من أثره الطاغي في الأرقام المنشورة حديثا. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت بحدود 56.2% في الربع الثالث من عام 2018، وأصبحت 53.0% في الربع الثالث من عام 2019، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الثالث من عام 2019 بلغت 47.0%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعاته. وثاني أعلى مساهمة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي كانت الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي وبحدود 11.1%، ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي. ومع مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2021 الذي نشرت أرقامه الإجمالية الأسبوع الفائت وهو ما سنعرض له في فقرة لاحقة، يبدو أن الإستدامة المالية، الخلل الهيكلي الآخر، في طريقها إلى مزيد من الإختلال أي عمق فجوتها.

سيولة بورصات الخليج 2019

ارتفع إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 294.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018، إلى مستوى 318.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي حقق نموا بحدود 8.3%، ولم يكن ارتفاع السيولة شاملا كل البورصات السبع، والواقع أن عدد البورصات التي هبطت سيولتها بلغ أربع بورصات، بينما ارتفعت سيولة ثلاث بورصات، إثنتان منها حققت ارتفاع نسبي كبير، وواحدة حققت ارتفاع نسبي صغير، ولكنه مؤثر لأنه للسوق السعودي المهيمن في مساهمته في حجم سيولة الأسواق السبعة.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة في عام 2019 كان من نصيب بورصة الكويت وبحدود 92.5% مقارنة بسيولة عام 2018، ووضع السيولة المتفوق دعم ارتفاع مؤشرها العام الذي حقق مكاسب هي الأعلى في الإقليم وبحدود 23.7%، ثاني أعلى ارتفاع نسبي في مستوى السيولة حققه سوق أبوظبي وبنحو 43.6%، ولكن ذلك الارتفاع الكبير في مستوى السيولة لم ينتج عنه مكاسب للمؤشر سوى بنحو 3.3%، ربما بسبب تأثير المتغيرات العامة وتحديدا الجيوسياسية. ثالث الأسواق التي حققت ارتفاع في سيولتها هو السوق السعودي وإن بنسبة صغيرة لم تتجاوز 4.1%، ولكن مؤشره ارتفع بنحو 7.2%، وكان بعضا من «أرامكو» ذات الثقل الطاغي من ضمن مكوناته وتداولاته في أواخر العام 2019، ولازال يحظى بنحو 75.7% من سيولة الأسواق السبعة رغم انخفاض مساهمته فيها من نحو 78.8% في عام 2018.

الأسواق الأربعة الأخرى حققت انخفاضا في مستوى سيولتها في عام 2019، وأكبر انخفاض نسبي حققته بورصة البحرين التي فقدت سيولتها في عام 2019 نحو 12.1%-، ولكن مؤشرها حقق ثاني أعلى المكاسب في الإقليم وبارتفاع بنحو 20.4% بدعم من مكاسب «البنك الأهلي المتحد»، ثاني أكبر انخفاض في السيولة حققه سوق دبي الذي فقدت سيولته في عام 2019 نحو 11.1%- من مستواها في عام 2018، ولكن مؤشره أيضا سار في عكس إتجاه السيولة وحقق ثالث أعلى مستوى ارتفاع وبنحو 9.3%. ثالث أعلى انخفاض في السيولة كان من نصيب سوق مسقط الذي فقدت سيولته نحو 6.7%-، وسار مؤشره في نفس الإتجاه وخسر مؤشره نحو 7.9%-. وكانت بورصة قطر رابع الأسواق التي انخفضت سيولتها وإن بشكل طفيف وبنحو 1.3%- بينما خالف مؤشرها وإن بشكل طفيف مسار السيولة وحقق مكاسب بنحو 1.2% فقط، ذلك يعني أن أربع أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما ثلاث أسواق أخرى خالف فيها مسار السيولة مسار المؤشرات، والمخالفة غالبا تبقى إستثناء.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا (3 أيام عمل)، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة والمؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 561.4 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 13 نقطة ونسبته 2.4% عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعا أيضا بنحو 8.2 نقطة أي ما يعادل 1.5% عن إقفال نهاية عام 2019.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2020/01/16	يوم الخميس 2020/01/09	الفرق %	إقفال 2019	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	727.2	703.5	3.4	706.9	2.9
2	بنك الخليج	255.2	247.9	2.9	246.2	3.7
3	البنك التجاري الكويتي	569.7	562.5	1.3	545.9	4.4
4	البنك الأهلي الكويتي	170.9	166.3	2.8	167.6	2.0
5	بنك الكويت الدولي	302.4	295.9	2.2	297.0	1.8
6	البنك الأهلي المتحد	353.3	349.1	1.2	358.5	(1.5)
7	بنك برقان	333.6	322.6	3.4	328.1	1.7
8	بيت التمويل الكويتي	2,514.8	2,462.7	2.1	2,492.0	0.9
	قطاع البنوك	**663.3**	**664.8**	**2.8**	**668.5**	**2.2**
9	شركة التسهيلات التجارية	158.1	162.4	(2.6)	156.6	1.0
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	160.3	157.3	1.9	160.3	0.0
11	شركة الاستثمارات الوطنية	178.7	172.4	3.7	173.7	2.9
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	563.4	558.2	0.9	566.1	(0.5)
13	شركة السمل للتنمية والاستثمار	53.7	52.9	1.5	54.7	(1.8)
	قطاع الاستثمار	**223.6**	**222.8**	**0.4**	**222.9**	**0.3**
14	شركة الكويت للتأمين	73.9	77.0	(4.0)	72.8	1.5
15	مجموعة الخليج للتأمين	376.4	376.4	0.0	376.4	0.0
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.5	161.5	0.0	160.7	0.5
17	شركة وربة للتأمين	50.8	50.0	1.6	50.8	0.0
	قطاع التأمين	**145.4**	**146.9**	**(1.0)**	**144.7**	**0.5**
18	شركة عقارات الكويت	196.3	183.7	6.9	189.1	3.8
19	شركة العقارات المتحدة	122.6	124.4	(1.4)	125.0	(1.9)
20	الشركة الوطنية العقارية	255.0	246.9	3.3	253.6	0.6
21	شركة المصالح العقارية	1,695.9	1,651.5	2.7	1,683.8	0.7
	القطاع العقاري	**224.1**	**217.0**	**3.3**	**221.8**	**1.0**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	216.2	209.1	3.4	215.3	0.4
23	شركة أسمنت الكويت	373.9	364.8	2.5	370.8	0.8
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	191.4	188.6	1.5	195.0	(1.8)
	القطاع الصناعي	**190.5**	**185.8**	**2.5**	**190.3**	**0.1**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	652.8	652.8	0.0	657.8	(0.8)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,157.3	4,116.2	1.0	4,198.3	(1.0)
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,118.6	1,096.8	2.0	1,134.3	(1.4)
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.ع)	20.5	20.4	0.5	21.3	(3.8)
	قطاع الخدمات	**1,444.0**	**1,424.3**	**1.4**	**1,460.6**	**(1.1)**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	151.7	150.8	0.6	145.8	4.0
30	شركة دلة الصفة العالمية	13.8	14.1	(2.1)	14.5	(4.8)
	قطاع الأغذية	**451.9**	**451.8**	**0.0**	**450.6**	**0.3**
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	175.8	175.8	0.0	175.8	0.0
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	201.6	204.4	(1.4)	221.4	(8.9)
33	شركة أم القوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	490.8	490.8	0.0	490.8	0.0
	الشركات غير الكويتية	**178.2**	**178.7**	**(0.3)**	**181.7**	**(1.9)**
	المؤشر العام	**561.4**	**548.4**	**2.4**	**553.2**	**1.5**

جدول يوضح التغيرات على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

شركة الصانع والعدواني لمواد البناء ذ.م.م

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لشركة الصانع والعدواني لمواد البناء ذ.م.م

يسر شركة الصانع والعدواني لمواد البناء ذ.م.م أن تدعو السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المقرر انعقاده في وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات بلوك 2 - الدور الأول - قسم الميزانيات، في تمام الساعة 10:30 من صباح يوم الإثنين الموافق 2020/1/27

وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1- حل الشركة وتصفيتها.
2- تعيين مصف للشركة وتحديد أجره ومدة التصفية.

ملاحظة:
في حال لم يكتمل النصاب القانوني في الاجتماع بالتاريخ المذكور أعلاه سوف ينعقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بنفس البنود ونفس المكان في تمام الساعة 10:30 صباح يوم الإثنين الموافق 2020/2/3